الأمم المتحدة



Distr.: General
28 November 2006
Arabic
Original: French

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٥٥٧٣، المعقودة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، أدلى رئيس المجلس بالبيان التالي باسم المجلس فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون ”الأطفال والصراعات المسلحة“:

”يحيط مجلس الأمن علما مع التقدير بالتقرير السادس للأمين العام عن الأطفال والصراع المسلح وبالتطورات الإيجابية في تنفيذ قراره ١٦١٢ (٢٠٠٥)، ولا سيما في المجالات الخمسة التالية:

”يحيط مجلس الأمن علما مع التقدير بالتقارير الأولى لآلية الرصد والإبلاغ المعنية بمسألة الأطفال والصراع المسلح ويرحب بالوعي المتزايد لبعض الأطراف في الصراعات المسلحة بقراراته ذات الصلة وبقيام تلك الأطراف بوضع خطط عمل لإنهاء تجنيد الجنود الأطفال واستخدامهم في انتهاك للقانون الدولي المنطبق.

”يثني مجلس الأمن على العمل الذي اضطلعت به في هذا الصدد الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، السيدة راديكا كوماراسوامي، بما في ذلك أنشطتها الميدانية في حالات الصراع المسلح.

”يثني مجلس الأمن أيضا على العمل الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والمستشارون المعنيون بحماية الأطفال التابعون لعمليات حفظ السلام، بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة.

”يرحب مجلس الأمن بالتعاون الذي أبدته بعض الأطراف في الصراعات المسلحة للممثلة الخاصة للأمين العام واليونيسيف والمستشارين المعنيين بحماية الأطفال التابعين لعمليات حفظ السلام في إعداد وتنفيذ خطط العمل الرامية إلى وقف تجنيد الأطفال واستخدامهم في انتهاك للقانون الدولي المنطبق.

"يرحب مجلس الأمن بالنشاط المستمر لفريقه العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، وبتوصياته، ويدعوه إلى مواصلة اقتراح توصيات فعالة مستندة إلى معلومات مستحصل عليها في الوقت المناسب وموضوعية ودقيقة وموثوق بها لكي يقوم المجلس بالنظر فيها، وعند الاقتضاء بتنفيذها.

"يرحب مجلس الأمن بالخطوات التي اتخذتها المحاكم والهيئات القضائية الجنائية الوطنية والدولية و "المختلطة" في حق الأشخاص المدعى بارتكابهم انتهاكات جسيمة ضد الأطفال في حالات الصراع المسلح، في انتهاك للقانون الدولي المنطبق.

"غير أن مجلس الأمن يدين بقوة استمرار تجنيد واستخدام الأطفال في الصراعات المسلحة في انتهاك للقانون الدولي المنطبق، وقتل الأطفال وتشويههم، والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، والاختطاف وحرمان الأطفال من الحصول على المساعدات الإنسانية، واعتداء أطراف في الصراعات المسلحة على المدارس والمستشفيات.

"وبناء على ذلك، يؤكد مجلس الأمن مجددا مسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، ويؤكد مجددا في هذا الصدد التزامه بالتصدي لما تخلفه الصراعات المسلحة من أثر واسع النطاق على الأطفال، وعزمه على كفالة احترام ومواصلة تنفيذ قراره ١٦١٢ (٢٠٠٥) وجميع قراراته السابقة بشأن الأطفال والصراعات المسلحة، واعتزامه اتخاذ إجراء عند الضرورة وفقا للفقرة ٩ من قراره ١٦١٢ (٢٠٠٥).

"يحيط مجلس الأمن علما بتقرير الاستعراض المستقل لآلية المراقبة والرصد عن الأطفال والصراعات المسلحة على النحو المطلوب في قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥).

"يكرر مجلس الأمن دعوته الدول المعنية المتضررة بالصراعات المسلحة، والتي لم تشارك بعد في تنفيذ آلية الرصد والإبلاغ، إلى الانضمام إلى الآلية على أساس طوعي، بالتعاون مع الممثلة الخاصة للأمين العام واليونيسيف.

"يكرر مجلس الأمن أيضا دعوته الأطراف ذات الصلة في الصراعات المسلحة التي لم تقم حتى الآن بوضع وتنفيذ خطط عمل محددة بأطر زمنية لوقف تجنيد واستخدام الأطفال في انتهاك للقانون الدولي المنطبق، على النحو المطلوب في قرار مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٤)، إلى أن تقوم بذلك على سبيل الأولوية.

”يطلب إلى الأمين العام أن يقدم بحلول شباط/فبراير ٢٠٠٨ تقريرا عن إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) وقراراته السابقة بشأن الأطفال والصراعات المسلحة يتضمن، في جملة أمور، ما يلي:

”معلومات عن امتثال الأطراف في الصراعات المسلحة لإنهاء تجنيد الأطفال أو استخدامهم في الصراعات المسلحة في انتهاك للقانون الدولي المنطبق وغير ذلك من الانتهاكات التي ترتكب بحق الأطفال المتضررين جراء الصراعات المسلحة؛

”معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ آلية الرصد والإبلاغ؛

”معلومات عن التقدم المحرز في وضع وتنفيذ خطط العمل المشار إليها في الفقرة ٧ من قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)؛

”معلومات عن تعميم مسألة حماية الأطفال في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام “.